قضية: النظام الانتخابي في ظل الضوابط الدستورية

تم الاتفاق على رفع ثلاثة آراء/ أنظمة للسيد رئيس الجمهورية، للبتّ والاختيار فيما بينها. وقد جاءت تلك الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول:

الإبقاء على النظام الانتخابي الحالي للانتخابات البرلمانية بغرفتيها مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والذي يتضمّن تقسيم الجمهورية إلى ٤ دوائر، ويكون النظام الانتخابي "٥٠% للقوائم المغلقة المطلقة و٥٠% للنظام الفردي".

الإيجابيات:

١. تضمن القائمة المغلقة المطلقة تمثيل الفئات السبع التي أوجب الدستور تمثيلها.
٢. نظام القائمة المغلقة يساعد الأحزاب الصغيرة والمتواضعة وتدعّم في بعض الأحيان الالتزام الحزبي.
٣. القائمة المطلقة المغلقة تخضع للشروط الدستورية، والدستور أجاز الأخذ بها، وهو ما يعطي فرصة للتمثيل الأمثل للقوى السياسية والحزبية وكافة الفئات المختلفة وتحقق النسب الدستورية المنصوص عليها في الدستور (المرأة، ذوي الهمم، المصريين بالخارج، الشباب).

السلبيات:

١. تهدر ٤٩% من الأصوات الانتخابية.
٢. صعوبة تشكيل قائمة مغلقة مطلقة من الأحزاب الصغيرة، لأنها تتطلب شروط ونسب الكوتة يصعب تحقيقها.

الرأي الثاني:

تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية بنسبة ١٠٠%، في ١٥ دائرة انتخابية، بعدد مقاعد لكل دائرة (٤٠) مقعدًا انتخابيًا.

على أن تمثل الكوتة النساء، والتمييز الإيجابي للفئات الخمسة الأخرى المنصوص عليهم في الدستور المصري بالمواد ١٠٢ و٢٤٣ والمادة ٢٤٤، ومن ثَمّ تصبح نسبة النساء من مجمل مجلس النواب ١٥٠ بحساب عدد المقاعد ٦٠٠، ومن ثم يصبح عدد النساء في كل قائمة هو ١٠ مقاعد في ١٥ دائرة انتخابية. وتكون القائمة غير منقوصة، ويتم إعطاء المحافظات الحدودية عدد مقاعد (٤) لكل محافظة كتمييز